

الأحد 15 من مارس سنة 2009م - 18 من ربيع الأول سنة 1430هـ - العدد 818

في مؤتمر جماعة 9 مارس بجامعة القاهرة : الحرس.. الاستقلال ووباء الخصخصة



جانب من الجلسة الافتتاحية للمؤتمر

مني نور

جاءت الدورة السادسة للمؤتمر السنوي لجماعة 9 مارس في صورة غير عادية من حيث الحضور الكبير الذي مثل معظم جامعات مصر، إضافة الي ما طرحته من قضايا ورؤي أكدت بها مشروعية ودستورية مطالبها بإصلاح التعليم العالي والبحث العلمي، كما أكدت الندوة حاجة مجتمعنا إلي طرح البدائل. تصدر مشهد الجلسة الأولى التي أدارها كل من د.محمد أبو الغار، د.هدى أباطة، ثلاث صور لرموز من أعضاء الجامعة رحلوا عن عالمنا وهم: **د.عروف عباس**، د.عبد الوهاب المسيري، ود.عبد العظيم أنيس. أشارت د.هدى أباطة الي أن اجتماع اليوم ليس للاحتفال بعيد استقلال الجامعة كما يتوهم البعض، بل لانتزاع هذا الاستقلال وتأكيد دستوريته، وأشارت الي المعركة الدائرة الآن في فرنسا انتصارا لهذه القضية علي الرغم من رسوخ وثبات مفهوم الحرية والاستقلال في فرنسا منذ العصور الوسطي، ففي نوفمبر الماضي خرجت في فرنسا مظاهرات تندد بالتعديل المقترح من قبل وزيرة التعليم العالي، وهو التعديل الذي رأي فيه السواد الأعظم من أعضاء هيئة التدريس مساسا بكرامة عضو هيئة التدريس واستغلال الجامعة ولم تعلن الوزيرة الفرنسية أن هذه المظاهرات تحريض من قلة منحرفة، ولم تصرح بأن المضربين الذين اضربوا عدة أيام عالية علي المجتمع. ونوهت إلي أنه اذا كان ثمة تشابه في الأوضاع الحالية المتعلقة بالجامعة في مصر وفي فرنسا، فيظل البيون شاسعا من حيث الحرية المكفولة للتعبير عن الرأي، ومن حيث تأثير الرأي العام علي القرارات الوزارية والسيادية.

وكان محور هذه الجلسة عن استقلال الجامعة في الدستور المصري، وتناولت عرضه وتفنيد مواده المستشارة تهاني الجبالي نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا حيث بلورت العلاقة بين حركة الاحتجاج التي تمثلها جماعة 9 مارس، وبين عمل القاضي الدستوري في اطار الحوار الوطني، متطرفة الي مفهوم استقلال الجامعات من المنظور الدستوري والمقارن مؤكدة أنه في الدستور الحالي الصادر عام ١٩٧١ نصت المادة «١٢» علي كفالة الدولة لحماية ومراعاة التراث التاريخي للشعب والحقائق العلمية والتمكين لها، والمادة «١٦» نصت علي كفالة الدولة للخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وانتظامها ورفع مستواها، وفي المادة «١٨» تكفل الدولة استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي بما يحقق الربط بينها وبين حاجات المجتمع والانتاج، كما تلتزم الدولة بمجانيته في مراحلها المختلفة المادة «٢٠».

وأكدت أن القانون يضع خطوطا فاصلة بين مفهوم الاشراف علي التعليم، وبين كفالة استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي.

وأشارت الجبالي إلي أن مبدأ استقلال الجامعات يتماس - أيضا - في التطبيق مع عدة نصوص دستورية أخرى وهي المادة «٤٧» التي تنص علي حرية الرأي، والمادة «٤٩» التي تنص علي كفالة الدولة للمواطنين حرية البحث العلمي والابداع الأدبي والفني والثقافي.

للمحماية الدستورية لمبدأ استقلال الجامعات في مصر ورصدت فيه التطور التاريخي في ثلاث حقب وهي من ١٨٠٥ إلي ١٩٢٣ ، من ١٩٢٣ إلي ١٩٥٢ ، ومن ١٩٥٢ حتي عام ١٩٧١ .

ومع ذلك فإن الاستقلال ممارسة أكثر منه نصوصا جامدة، واستشهدت بقول لشتاوبريان: ليس الدستور هو ما منحنا الحرية، وإنما حرية الرأي هي التي منحتنا الدستور.

عن الحرس

وفي تعقيبه تساءل د.عبدالمعتمد الجميحي عن قانونية وجود الحرس الجامعي، وهل ما ينص عليه الدستور من حرية البحث العلمي والفكر، مجرد مواد دستورية للزينة فقط؟!

وعن لجنة التعليم بالحزب الوطني واستقلال الجامعة والحيات الاكاديمية كانت مشاركة الدكتور حسام بدر اوي وهي ورقة بحثية تم توزيعها علي الحضور في ورق فاخر، تضمنت قضايا اصلاح التعليم العالي في مصر، «الجامعات بناء الحداثة أم مقدمو الخدمة التعليمية، تنمية اداء أعضاء هيئة التدريس من أوراق السياسات الصادرة عن لجنة التعليم والبحث العلمي بالحزب الوطني عام ٢٠٠٣» تطوير الإطار التشريعي للتعليم العالي من ورقة النقاش المعروضة علي المؤتمر السنوي الرابع للحزب سبتمبر ٢٠٠٦، وخلال عرض د.بدر اوي لمحتويات ورقته بتفصيلاتها، قاطعه الحضور أكثر من مرة بقولهم : «أسمع كلامك أصدقك أشوف أمورك استعجب». وفي تعليقه تساءل د.عمر السباخي «هندسة الاسكندرية» اذا كانت هذه ورقة الحزب الوطني فكيف ينفذها الحزب؟! فالعبرة ليست بالشعارات التي تصدر عن المؤسسة، لكن بما ينفذ منها، فالواقع يقول بوجود الكثير من مظاهر انتهاك البحث العلمي، وانتهاك استقلال الجامعات، اداريا وماليا، حتي يتم منح المرضي عنهم كل الامتيازات.

وجاء رد د.بدر اوي علي ذلك بوجود فجوة واسعة بين ما يريده الحزب وما هو موجود، لدينا مشكلة كبيرة في التطبيق، ليس في التعليم فقط بل في مجالات كثيرة، وحمل د.بدر اوي المجلس الأعلى للجامعات مسئولية حالة الجمود التي تشهدها الجامعات، وقال إنه لا داعي لوجوده بهذا النمط الموجود عليه الآن!

وباء الخصخصة

وتحدث د.محمد غنيم عن الجامعات الخاصة التي وصفها بالوباء الذي اصيبت به مصر، حيث لا توجد جامعات خاصة إلا في دول العالم الثالث، وأشار د.غنيم أن كلا من الأمير تشارلز الذي افتتح الجامعة البريطانية، وجاك شيراك الذي افتتح الجامعة الفرنسية، لم يستطيعا أن يقوموا بذلك في بلادهما. وأكد د.غنيم أن هذه الجامعات تخلو تماما من البحث العلمي، وأنها لم تبعث فردا واحدا الي الخارج ليدرس ثم عاد وعمل بها لم يحدث علي الاطلاق، وأن من يقوم بالتدريس في هذه الجامعات هم أعضاء منتدبون من هيئات التدريس بالجامعات المصرية، وأن ذلك يعد استنزافا داخلي للعقول والطاقات البشرية، كما أشار د.غنيم إلي أنه لم يوجد بأي جامعة خاصة من هذه الجامعات في مصر بها كلية للعلوم تدرس العلوم الاساسية، ولا كلية للزراعة، فالقاعدة العلمية فيها غير موجود ومتهترئة.

وقال إن مصر في حاجة الي مؤسسة علمية لها استقلال كامل عن وزارة التعليم العالي والمجلس الاعلي للجامعات، وتختص هذه المؤسسة بانشاء كلية للعلوم.

وطالب د.غنيم - الذي نوه في بداية كلامه بأنه ليس عضوا في ٩ مارس - جماعة ٩ مارس بالنظر الشاملة لاصلاح والنهوض بالجامعات الحكومية وليست المسألة في وجود الحرس الجامعي أولا، كما طالب الادارة الجامعية أن يكون تولي جميع المناصب القيادية عن طريق الاعلان المفتوح بشفافية، وأن يكون التعيين بالتزقي من خلال الاعلان المفتوح.

وعن المؤسسات الدولية والجامعات المصرية كانت مشاركة الدكتور مصطفى كامل السيد فأشار الي أن الخطاب الرسمي للبنك الدولي لا يفرض علي أي دولة أي دور، كما أنه لا يشارك في تمويل التعليم الخاص كما أن أمواله لا تستخدم في توسيع التعليم الجامعي، وعن دور البنك في اعداد خطة التطوير قال: خطة التطوير مبنية بالكامل علي أفكار البنك الدولي.

ويظهر من هذا أن مصدر مشروع القانون الذي أتى به الوزير منذ عامين هو البنك الدولي، كما يبين أن الوزير لم يتخل عن هذا المشروع رغم رفض مبادئه الأساسية من جانب جميع الاطراف المعنية لكن الوزير يسعى لتميره بسياسة الخطوة - خطوة.

قروض للأدي!

وفي تعقيبه أكد د.هاني الحسيني أن البنك الدولي أعطي ٣ قروض مجموعها ١٥٠ مليون دولار أنفقت علي أشياء أكثرها ضار فمشروع الجودة والاعتماد أدي الي كتابة محتويات شكلية، وتقنين تخفيض عدد أسابيع الفصل الدراسي أدي الي شغل هيئات التدريس بتفاصيل ادارية، كما أن القائمين عليه غير مدربين أما مشروع تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس، فهو عبارة عن دورات يدور أغلبها حول تسليع التعليم، فالعالم يعيش الآن شمولية جديدة، وهي شمولية نظام السوق، والشمولية الجديدة هذه مركزيتها البنك الدولي، فيوجد تواطؤ بين الحكومة في مصر وبين البنك الدولي.

تخريب ماتبقي

وفي النهاية رفض المجتمعون ما يسمى بالزيادات المشروطة والجودة الكاذبة، وطالبوا بزيادة حقيقية في المرتب الأساسي لجميع أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، وأكدوا أن النظام المقترح لن يزيد دخل أعضاء هيئة التدريس بشكل حقيقي، ولن يساعد علي رفع جودة التعليم، بل سيؤدي لتخريب ما بقي من أسس التعليم والبحث وزيادة السيطرة الامنية والسياسية علي الجامعات واشعال الصراعات والنزاعات داخل الاقسام والكليات. ودعا المجتمعون أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لوقف احتجاجية أمام قبة الجامعة في الثانية عشرة ظهر الاثنين القادم يعلنون فيها تمسكهم بمطالبهم، وبقانون تنظيم الجامعات لانه المرجع الوحيد لواجبات أعضاء هيئة التدريس.

<http://akhbarelyom.org.eg:81/adab/articleDetail.php?x=adab2009&y=818&z=543&m=7>